جامعـــــــة عمار ثليجي الأغـــواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

الانعكاسات المترتبة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية

–الجزائر نموذجا–

السنة الجامعية: 2023/2022.

إعداد الطالب:

- قص العود محمد

إشراف الدكتور:

–مختاري عبد الجبار

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سعد أولاد العيد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مختاري عبد الجبار	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
فرحات بختة	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

شكر

الحمد أولا لله تعالى الذي أمدنا بالصبر وسعة الخاطر لإتمام هذا العمل، ولنا عظيم الشرف أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **"مختاري عبد الجبار"**، على المجهودات التي بذلها والنصائح القيمة التي أرشدنا بها خلال انجازنا لهذا العمل جزاه الله عنا خير جزاء.

وكل الأساتذة ولكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

"وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إن أجمل ما يسعى إليه المرء في هذا الوجود المليء بالعوائق هو النجاح، غير أن الأكثر جمالا أن تتذكر من كان وراء هذا النجاح:

أهدي ثمرة جهدي وصنيع عملي الذي وضعت كل طاقتي لإنجازه، إلى ريح الجنة يامن تحت قدميك الجنان، إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني كرها، إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعاء، إلى **أمي** جوهرتي قوتي إرادتي سبب إصراري ومثابرتي في هذه الحياة، أطال الله عمرها.....

إلى سندي ومعلمي الأول، مثلي في هذه الحياة إلى من وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى الذي بنا شخصيتي وجعل مني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى الذي بنا شخصيتي وجعل مني رجلا **أبي الغالي** أطال الله في عمره.....

إلى كل فرد من عائلتي.....

إلى زملاء الدراسة.....

قص العود محمد

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الانعكاسات المترتبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الدول النامية—الجزائر نموذجا-، ومن أجل معرفة هذه الانعكاسات، تم التطرق إلى مجموعة من المعلومات والمعطيات بهدف الوصول إلى الأهداف المرغوبة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف جوانب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمتغير، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر قد وجدت صعوبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أثناء حلول منظمة التجارة العالمية مكان الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة فهي تسعى للانضمام إلى الـــ OMC من خلال الانخراط في الاقتصاد العالمي، ومواجهة الكثير من التحديات والعراقيل.

الكلمات المفتاحية: GATT، منظمة التجارة العالمية، الاقتصاد الوطني.

Abstract:

The study aims to identify the repercussions of joining the World Trade Organization on developing countries - Algeria as a model -, and in order to know these repercussions, a set of information and data has been addressed in order to reach the desired goals.

The descriptive approach was relied upon by addressing the various aspects of the study variables, in addition to the historical approach by addressing the historical development of the variable. Customs and trade, as it seeks to join the OMC by engaging in the global economy, and facing many challenges and obstacles.

Keywords: GATT, World Trade Organization, national economy.

فهرس المحتويات:

شكر .....

إهداء.....

ملخص..... I

فهرس المحتويات..... II

قائمة الأشكال IV

قائمة الرموز والمختصرات..... V

مقدمة ..... أ.ح

الفصل الأول: منظمة التجارة العالمية .....

تمهيد 2

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة 3

المطلب الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة..... 3

المطلب الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة 4

المطلب الثالث: هيكل المنظمة العالمية للتجارة العالمية..... 6

المبحث الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة مهامها ومبادئها 9

المطلب الأول: أهداف المنظمة العالمية للتجارة..... 9

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة 10

المطلب الثالث: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة..... 11

المبحث الثالث: اتفاقيات الدول والانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية 13

المطلب الأول: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة..... 13

المطلب الثاني: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة..... 16

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة 20

خلاصة 22

الفصل الثاني: انعكاسات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات النامية .....

تمهيد 24

المبحث الأول: أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة وأثر تحريرها على الاقتصاديات النامية..... 25

المطلب الأول: أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة..... 25

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية..... 27

المطلب الثالث: دعائم الاندماج الإيجابي في OMC..... 30

المبحث الثاني: دوافع الانظمام لمنظمة العالمية للتجارة شروطها وطريقة الانظمام لها 32

المطلب الأول: دوافع الانضمام في الـــOMC 32

المطلب الثاني: شروط الانضمام لـــ OMC 33

المطلب الثالث: طريقة الانضمام إلى OMC 34

المبحث الثالث: مسار انضمام الجزائر لـــOMC 37

المطلب الأول: الجزائر ومسار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية 37

المطلب الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانـــضمام والانـــعكاسات المتوقـــعة في حـــالة انضمامها..... 39

المطلب الثالث: معوقات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية 41

خلاصة 43

خاتمة 45

قائمة المراجع..... 49

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	هيكل منظمة التجارة العالمية.	08

قائمة الرموز والمختصرات:

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار
الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة	General Agreement on Tariffs and Trade	GATT
المنظمة العالمية للتجارة	Organisation Mondiale du Commerce	OMC
المنظمة العالمية للتجارة	World Trade Organization	WTO
الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	General Agreement on Trade in Services	GATS
الولايات المتحدة الأمريكية	United State of America	USA

مقدمة

شهد العالم خلال فترة التسعينات من القرن الماضي تغيرات جذرية عديدة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أحدثت تأثيرات كبيرة ومباشرة على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تعقيدات كبيرة في هذا المجال.

بناء على ذلك، دفعت هذه التغيرات والتحولات الدول إلى السعي لإقامة نظام اقتصادي حديث ومتقدم، ووضع قواعد اقتصادية عالمية، تختلف بشكل كبير عن تلك المعمول بها سابقا، مع التركيز بشكل خاص على تحرير التجارة الدولية كوسيلة فعالة لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي والتغلب عليها، وتم توقيع اتفاقية الجات (GATT) في عام 1947 لتحقيق ذلك، وشهدت العديد من التطورات التي أدت في النهاية إلى تأسيس منظمة أخرى لتحل محلها.

وبناء على ذلك، ظهرت المنظمات الدولية، ومن بينها منظمة التجارة العالمية، التي تأسست لتكملة أسس النظام الاقتصادي العالمي الحديث، بعد إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وظهرت منظمة التجارة العالمية بهدف إجراء تحولات أساسية في اقتصاد العالم وتحقيق نمو اقتصادي قوي، وتفعيل نظام تجاري دولي، إذ تعد ركيزة العولمة الاقتصادية، وتلعب دورا هاما في تعزيز وتيسير التجارة بين الدول المختلفة.

تحظى العلاقات الاقتصادية الدولية بأهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، نظرا لحجم التبادل التجاري الذي يحدث بين الدول المختلفة في إطار التجارة الدولية.

ولاحظنا زيادة تدفق التجارة الدولية في السلع والخدمات بفضل فتح الشعوب لأبوابها للعالم، وقد أدى ذلك إلى توسع وهيمنة التجارة الدولية من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC) وتوقيع مجموعة من الاتفاقات لإعادة هيكلة العلاقات التجارية الدولية.

وفي سياق هذه التحولات، تسعى الجزائر بشكل حثيث للمشاركة في الاقتصاد العالمي، حيث خضعت أيضا لتحولات اقتصادية، وتسعى للتفاعل مع النظام الدولي الجديد وتحقيق هدفها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كفرصة ثمينة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك، تقوم الجزائر بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الوطنية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

لقد تناولنا في دراستنا موضوع "الانعكاسات الناجمة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات النامية، وسلطنا الضوء على الجزائر كنموذج لها"، وبالنظر لأهمية متغيري الدراسة وبالانطلاق مما سبق قمنا بتحليل موضوع الدراسة وفقا إلى الإشكالية الرئيسية التالية:

" فيما تتمثل انعكاسات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة؟"

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- ✓ ما دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية؟
- ✓ ما هي دعائم الاندماج الإيجابي في منظمة التجارة العالمية؟
- ✓ كيف يتم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟
- ✓ ما الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ لقد أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي وغير من ملامحه.
- ✓ يتم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عن طريق تقديم طلب انضمام وبتطبيق الشروط المطلوبة.
- ✓ بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لا بد من أن تحقق انتعاشا لاقتصادها وانفتاحا نحو العالم.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ البحث في إمكانية انضمام الجزائر إلى OMC.
- ✓ دراسة مسار انضمام الجزائر إلى OMC والتطرق لأهم العراقيل التي واجهتها.
- ✓ المساهمة في منح نظرة للمطلعين على دراستنا حول OMC.
- ✓ التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالـــ OMC.

خامسا: أهمية الدراسة

1. **الأهمية العلمية:**

- ✓ تزويد مكتبة جامعتنا بمرجع يتناول دراسة حول انعكاسات انضمام الجزائر إلى الـــ OMC.

2. **الأهمية العملية:**

- ✓ التعرف على الموقع الذي تحتله الجزائر في النظام الاقتصادي الدولي العالمي.
- ✓ لقد لفت موضوع الـــ OMC انتباه العديد من الباحثين واحتل الصدارة في العديد من الأبحاث والملتقيات والدراسات، تساهم هذه الدراسة في تبيان ما يمكن أن يخلفه الانضمام إلى الـــ OMC من آثار وانعكاسات على الدول.

سادسا: حدود الدراسة

- ✓ **الحدود المكانية:** دولة الجزائر.

سابعا: منهج الدراسة

على ضوء الإشكالية والأهمية والأهداف المحددة والمذكورة سابقا، اعتمدنا المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف جوانب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمتغير.

ثامنا: مبررات اختيار الموضوع

من أهم **الأسباب الذاتية** والموضوعية التي قادتنا لاختيار" انعكاسات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات النامية "موضوعا لدراستنا ما يلي:

تم اختياره تحديدا بالنظر إلى عدة عوامل دفعتنا لدراسته تتمثل في الميول الشخصي لفهم مسألة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأن الجزائر تسجل تأخرا ملحوظا بالمقارنة مع العديد من الدول العربية.

بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى رؤية واقعية لحقيقة ودوافع وآثار عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما المبررات **الموضوعية** فتتمثل في:

- ✓ الرغبة في الزيادة المعرفية بالموضوع.

تاسعا: متغيرات الدراسة "نموذج الدراسة"

- ✓ **المتغير المستقل:** منظمة التجارة العالمية.
- ✓ **المتغير التابع:** الاقتصاديات النامية.

عاشرا: صعوبات الدراسة

- ✓ صعوبة الوصول إلى الاحصائيات وبالتالي عدم التطرق إليها.

أحد عشر: الدراسات السابقة

1. **الدراسات العربية:**

- ✓ **دراسة عمير حمة 2009/2008:**

بعنوان "أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009/2008.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة " **هل سيعمل النظام الجديد للتجارة العالمية على تسهيل مهمة الجزائر في الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، أو أنه سيضع أمامها عقبات جديدة زيادة على ما تعانيه من تخلف في ظل الواقع الاقتصادي الحالي**" وعلى الأسئلة الفرعية وكذا بيان صحة الفرضيات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في تسليط الضوء على الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة وما شهدته من تطورات، ومن ثمة الإحاطة بمختلف اتفاقيات هذه المنظمة وما تقوم عليه أحكام وأسس تلتزم بها الدول الأعضاء، بالإضافة إلى محاولة إبراز خصائص وتطورات الاقتصاد الجزائري، وتقييم نتائج وآثار مختلف البرامج الإصلاحية التي شهدها، وإبراز دورها في الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنبع أهمية عضوية منظمة التجارة العالمية من وزن وأهمية المنظمة ذاتها، حيث يشهد عدد أعضائها تزايدا مستمرا، فقد وصل عدد الدول الأعضاء إلى غاية 32 جويلية 2008 إلى 153 عضوا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن 30 دولة تفاوض حاليا للانضمام إلى المنظمة، فقد يرتفع عدد الأعضاء إلى 183 دولة خلال السنوات القليلة القادمة، وتغطي الدول الأعضاء بهذه المنظمة أكثر من 90 %من حجم التجارة العالمية، كما تكتسب

المنظمة أهميتها من خلال شمولية المواضيع التي تغطيها اتفاقياتها، حيث لم تقتصر على التجارة الدولية للسلع فقط، بل تشمل كذلك التجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار وغيرها من المواضيع الأخرى ذات الصلة بالتجارة الدولية، كما أن نظام عمل المنظمة قد كفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة التزاماتها بأحكام و مبادئ الاتفاقيات، من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام والمبادئ، و بهذا فان جميع الأعضاء سيلتزمون بهذه المبادئ و الأحكام، التي تهدف إلى حرية أكبر للتجارة الدولية.

✓ **دراسة الطاهر تواتية الطاهر 2015/2014:**

بعنوان "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة " " وعلى الأسئلة الفرعية، وترمي إلى تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تجسيد بعض الرؤى والاقتراحات التي قد تمكننا من تجاوز هذه المرحلة الانتقالية بأخف أضرار على القطاع الاقتصادي بصفة عامة، ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

وقد بينت نتائج الدراسة بأن:

- بينت الدراسة أن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة يدخل ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تسمح بمعالجة الاختلالات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا تم تأهيلها وفقا لمقتضيات الانضمام.
- تفتقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى التجربة والخبرة الواسعة في مجالات التسيير، التنظيم، التسويق والتجارة الدولية، إذ نجد أن ملكية معظم هذه المؤسسات ترجع في غالبيتها إلى مقاولين شباب يفتقرون للتأهيل والتكوين اللازم في هذه المجالات.
- التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع الإقليمي، وعمل خارطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البلاد وبشكل دوري، لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة القائمة بالفعل، وتموضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المغذية والمكملة لهذه المؤسسات،

الأمر الذي من شأنه المساعدة في وضع خطط العمل والتوصل إلى احتمالات تطور مختلف الصناعات والقطاعات والمهارات التي يمكن أن تكون مطلوبة فيها، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية تنطلق من مقدمات واقعية.

2. **الدراسات الأجنبية:**

✓ **دراسة 2021 Salima Rekiba:**

بعنوان:" **The Algerian banking system: reality, reforms and WTO Accession** " مقالة بمجلة Revue Administration et Dévelopment Pour Les recherches et Les études، المجلد 10، العدد 02.

حيث تضمنت هذه الورقة البحثية الوظيفة والخلل الوظيفي الجزائري للنظام المصرفي والشروط اللازمة لنجاح الإصلاحات التي مسته بما يتفق مع معايير منظمة التجارة العالمية وقواعد الجات، ومحاولة تحليل وظيفة واختلال النظام المصرفي الجزائري من خلال دراسة تكوينه وتطوره وبنيته، وتحديد الشروط اللازمة لنجاح الانضمام والتكيف مع الجات وصعوبات التكيف والتحول المصرفي في القطاع على مستوى متطلبات منظمة التجارة العالمية وقواعد الجات وتم الوصول إلى كثرة انعدام الشفافية وعدم الانفتاح الاقتصادي والمنافسة والفعالية والكفاءة غير كافية إضافة إلى عدم كفاية الإطار القانوني لتطوير العمل المصرفي.

اثني عشر: تقسيمات الدراسة

بدأنا دراستنا بمقدمة عامة وعرض لــبعض الدراسات السابقة لتشمل دراستنا فصلين بالإضافة إلى خاتمة عامة ذكرنا فيها أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

حيث تضمن الفصل الأول على نظرة عاملة لمنظمة التجارة العالمية، ضم ثلاثة مباحث وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى منظمة التجارة العالمية حيث تعرضنا فيه إلى مفهوم المنظمة ونشأتها التاريخية بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى كل من أهداف المنظمة والمهام الموكلة لها بالإضافة إلى المبادئ المميزة لها، ليليه المبحث الثالث والذي عرضنا من خلاله اتفاقيات ومؤتمرات منظمة التجارة العالمية وما وجه إليها من انتقادات.

بينما شمل الفصل الثاني انعكاسات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات النامية، والذي ضم ثلاثة مباحث أيضا، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة وأثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية بالإضافة إلى دعائم الاندماج الإيجابي في المنظمة أما المبحث الثاني فتضمن دوافع الانضمام إلى المنظمة وشروطها وكذلك طريقة الانضمام إليها، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية حيث تضمن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانــضمام والانــعكاسات المتوقــعة في حـــالة انضمامها بالإضافة معوقات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

الفصل الأول:

منظمة التجارة العالمية.

تمهيد:

عرفت عديد الدول الكثير من التغيرات التي مست كيانها الاقتصادي خلال الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية، حيث تجلت المحاولات في السعي لتحقيق نظام تجاري جديد عبر العالم، تلاها ظهور منظمة التجارة العالمية والتي بدورها لعبت دورا كبيرا هاما في سد الفجوة التي خلفتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، لتباشر منظمة التجارة العالمية في عقد اتفاقيات هامة لصالح الاقتصاد العالمي، ولتحقق الأهداف المرغوبة، إلا أنها هي الأخرى قد تعرضت لانتقادات عديدة مست مختلف جوانبها.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ مفاهيم مختلفة حول منظمة التجارة الخارجية، من مفهوم نشأة وكذا هيكل.
- ✓ تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من خلال OMC وتبيان المهام الموكلة لها والمبادئ التي تميزها.
- ✓ أهم الاتفاقيات والمؤتمرات التي عقدتها الـــ OMC وجملة من الانتقادات الموجهة لها.

المبحث الأول: تقديم حول منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية تحتل مكانا أساسيا هاما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الدول، والتي تأسست وسط ظروف وبتوفر عوامل متعددة هامة، والتي كان لها التأثير الكبير لبداية تطبيق نظامها الجديد وقواعدها، رامية إلى تنظيم التجارة بين عديد الدول وحسم في المفاوضات بين مختلف الجهات.

المطلب الأول: مفهوم منظمة التجارة العالمية

تختلف وتتعدد التعاريف حول منظمة التجارة العالمية بتعدد الباحثين والمهتمين بالمجال، فكل يعرفها حسب نظرته، حيث يمكن تعريف منظمة التجارة العالمية بأنها " منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم"[1].

كما تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها " منظمة ذات صفة قانونية مستقلة، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي"[2].

عرفت المادة الأولى والثامنة من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية للتجارة على أنها " اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم، وتعد المنظمة الإطار المؤسساتي للعلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة

[1]– ميلود سلامي وجمال بوستة، **المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، المجلد 07، العدد 01، 2019، ص 142.

[2]– السعيد برابح وخلود مقراني، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني**، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 62.

بميدان تداخلها والأدوات القانونية المرفقة للاتفاقية وكذلك الاتفاقيات المسماة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة"[1].

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري العالمي، وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري الدولي"[2].

ومما سبق يمكن تعريف منظمة التجارة العالمية بأنها " منظمة تأسست تبعا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، بهدف إرساء قواعد جديدة وتنظيم التجارة الدولية، وترقية الاقتصاد الوطني للدول".

المطلب الثاني: نشأة منظمة التجارة العالمية

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945 م، كان التوجه آنذاك أن يقوم النظام الاقتصادي العالمي على ثلاث ركائز مؤسسية جديدة تتمثل الأولى في إنشاء صندوق النقد الدولي، ليتولى إرساء قواعد النظامين المالي والنقدي، ومعالجة عجز موازين المدفوعات والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ليقوم بمهمة التمويل التنموي وإعادة الإعمار، وأن يعهد إلى مؤسسة دولية ثالثة بمسؤولية تنظيم التجارة الدولية، والعمل على تحريرها.

وقد تم بالفعل إعلان تأسيس الصندوق والبنك الدوليين في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، كما عقد في هافانا عام 1947 م، مؤتمر (للتجارة والعمالة) بهدف إرساء قواعد منظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها، إلا أن ميثاق هافانا لم يكتب له النجاح لعدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليه، واستمر العمل على تطوير هذا الميثاق ليتحول إلى ما أصبح يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة[3].

---

[1]– ميلود سلامي وجمال بوستة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 141 142.

[2]– عبد النور نوي وعبد الناصر عزت، **تدابير حماية المنتوج الوطني في ضوء معايير المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 275.

[3]– آيات الله مولحسان، **فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق وتحديات**، مجلة الإحياء، المجلد 09، العدد 01، 2007، ص 342.

وانتهت منظمة التجارة الدولية والكثير من قوانين ميثاق هافانا، إلى أن الشعور بضرورة وجود نظام دولي جديد لازال حيا، حيث تجسد فيما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT والتي كان القصد منها أن تكون اتفاقية مؤقتة إلى حين تطبيق ميثاق هافانا، وبما أن هذا الاتفاق فشل فإن الجات أصبحت تعبر عن الشعور الدولي نحو التجارة الحرة[1].

هدفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى تحرير التجارة العالمية من خلال العمل على تحقيق تخفيضات جمركية من قبل الدول الموقعة في الاتفاقية، وقد وضعت أيضا آليات للحد من العوائق التجارية غير الجمركية التي تطبقها العديد من الدول، كالقيود الكمية، نظام الحصص وبعض القيود الإدارية كنظام التراخيص وغيرها، ويمكن القول أن اتفاقية الجات GATT قد كانت تحمل صفة الوقتية، حيث إنها كانت تهدف إلى إدارة عملية تحرير التجارة العالمية بصفة مؤقتة، تمهيدا لإنشاء منظمة عالمية دائمة للتجارة تتولى إدارة هذه العملية، ولقد جاء ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة كاستجابة لرغبة الكثير من الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، التي كانت تسعى لاستكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة عالمية للتجارة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك للحد من وقوع الاقتصاد العالمي فريسة للأزمات الاقتصادية، التي من أشهرها تلك التي عصفت بأركان النظام الرأسمالي خلال أواخر العشرينيات من القرن المنصرم[2].

ومن أوجه الاختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة والجات:

✓ تقوم المنظمة العالمية للتجارة بتحقيق أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والعمل على تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي، وهو تحرير التجارة الدولية لدعم وإسناد فعالية النظام التجاري العالمي الجديد.

---

[1]– حكيمة سماتي، **دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 04، 2018، ص 100.

[2]– حسين فرج الحويج، **العولمة والهوية الوطنية في الدول النامية (منظمة التجارة العالمية أنموذجا)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 108.

- ✓ إن المنظمة العالمية للتجارة قد حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي الجديد بصورة أكثر شمولا من الجات، وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية، مثل تحرير تجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار، والجوانب البيئية المؤثرة على التجارة.
- ✓ قواعد الجات تطبق بصورة مؤقتة، غير أن قواعد منظمة التجارة تطبق بصورة دائمة.
- ✓ لم يكن للجات شخصية معنوية، ولم يكن أطرافها دولا أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية.
- ✓ لم تكن اتفاقية الجات تحتاج لمصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء، في حين أن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تنص على وجوب ذلك، مما يعطيها أساسا قانونيا قويا.
- ✓ نظام تسوية النزاعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو جهاز دائم يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع عما كان موجودا في الجات، كما توفر اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة سبل التنفيذ الفوري للقرارات "جهاز تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء".
- ✓ في المنظمة العالمية للتجارة تم وضع أسس لمقاييس السلع والخدمات التي سيتم تداولها، عرف بنظام جودة المنتجات والخدمات، وهدفه الارتقاء بالجودة وضمان الدفاع عن المستهلك بعد الاعتماد على نظام وقواعد وأسس منظمة المعايير الدولية "الإيزو"[1].

[1]– الطاهر تواتية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة العربي بن مهيدي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، 2015/2014، ص 17.

المطلب الثالث: هيكل منظمة التجارة العالمية

يتكون هيكل المنظمة العالمية للتجارة من مجموعة مستويات إدارية تتمثل في[1]:

- ✓ المؤتمر الوزاري المتألف من ممثلي جميع دول الأعضاء، حيث ينعقد مرة على الأقل كل سنتين وهو المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات.
- ✓ المجلس العام للدول الأعضاء، ويضع هذا المجلس قواعد الإجراءات الخاصة به والخاصة باللجان التابعة للمجالس التالية.
- ✓ مجلس خاص لتجارة السلع.
- ✓ مجلس خاص لتجارة الخدمات.
- ✓ مجلس خاص لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ لجنة التجارة والتنمية التي تشرف على تطبيق النصوص المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية .
- ✓ لجنة ميزان المدفوعات المكلفة بمراقبة الإجراءات التي تحد من عدم تطبيق الدول الأعضاء لمبادئ **الجات** بسبب العجز في موازين مدفوعات.
- ✓ جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- ✓ جهاز معالجة الخلافات التجارية بين دول الأعضاء.

ومنه يمكن توضيح هيكل المنظمة من المخطط التالي:

[1]– نوري حاشي ويحياوي عبد الحفيظ، **الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل تقلبات أسعار البترول**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 285.

الشكل رقم (01-01): هيكل منظمة التجارة العالمية.

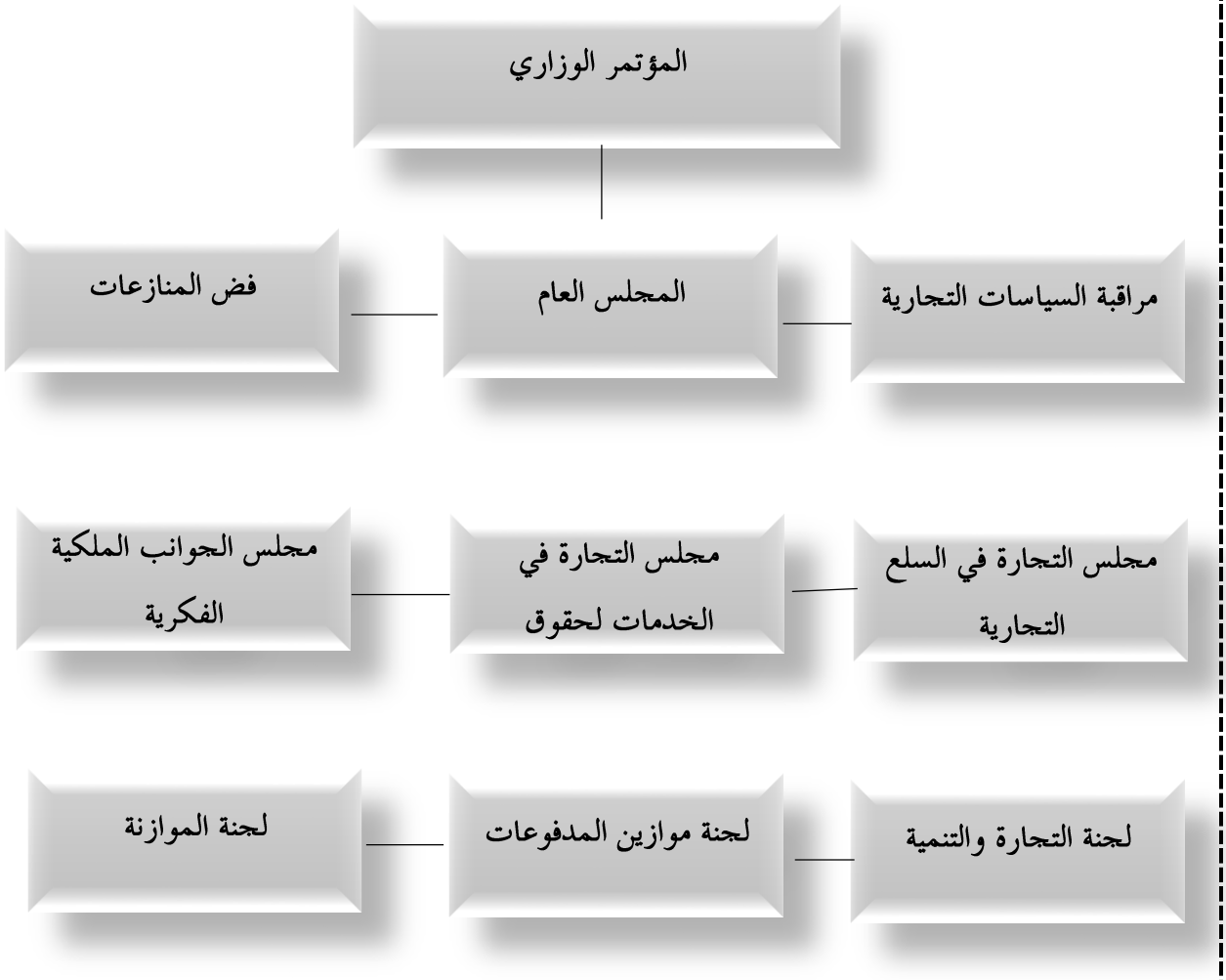

المصدر: نوري حاشي ويحياوي عبد الحفيظ، الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل تقلبات أسعار البترول، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 285.

المبحث الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية، مهامها ومبادئها

تعد منظمة التجارة العالمية واحدة من أبرز وأهم المنظمات الناشطة في المجال الاقتصادي الدولي، فهي تلعب دورا هاما لتحقيق الأهداف المسطرة سابقا، بالاستناد إلى جملة مبادئ تميزها، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أهداف منظمة التجارة العالمية

تتسم الأهداف العامة لمنظمة التجارة العالمية بالاتساع في الدلالات ذات المضامين المتفائلة في أشكالها، فهي تشير إلى هدف سامي ورفيع يتمثل في رفع مستويات المعيشة وتحقيق التشغيل الكامل بما يكفل تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جانب العرض والقوة الشرائية من جانب الطلب من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن توفير الحماية البيئية والمحافظة عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية[1].

من بين الأهداف التي تحققها منظمة التجارة العالمية ما يلي[2]:

- ✓ تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة العالمية، وتسهيل الوصول الحر إلى الأسواق، ويصب ذلك في خانة الاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك، وما تتضمنه من ارتفاع في مستوى الدخل والنمو، وبالتالي الارتفاع في مستويات المعيشة في تلك الدول، ويدعم كل ذلك بالفكر الاقتصادي الرأسمالي.
- ✓ تقديم المساعدة الفنية والتقنية للدول النامية فيما يتعلق بكيفية تحرير تجارتها وآليات تطوير قدراتها التنافسية لأجل النفاذ للأسواق الخارجية.

[1]– فيصل محجوب بسمان، **رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 02، 2003، ص 50.

[2]– حسين فرج الحويج، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

- ✓ التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأجل مواءمة السياسات النقدية والمالية والتجارية على المستوى العالمي بشكل يصب في إطار تطوير التجارة الدولية وتسهيل نموها وازدهارها.
- ✓ السعي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العالمية من خلال تخصيصها وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة.

إضافة إلى[1]:

- ✓ تحرير المبادلات التجارية من كل العوائق والعراقيل الحمائية.
- ✓ إلغاء القيود الخاصة بالتجارة والعودة إلى حرية التجارة الدولية.
- ✓ تذليل كل القيود التي تعرقل المنافسة التجارية مثل الإعانات والتصدير.
- ✓ تطوير المحادثات بين أعضاء المنظمة.
- ✓ التحكيم في حالة المنازعات التجارية بين الدول.

المطلب الثاني: مهام منظمة التجارة العالمية

تتمثل مهام منظمة التجارة العالمية في:[2]

- ✓ الإدارة والإشراف على الاتفاقية المشرفة لجهاز تسوية النزاعات والتي تحدد طبيعة وعمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار الجهاز المذكور، ومن خلال هذا يظهر الدور الذي أسند إلى المنظمة فيما يخص حل النزاعات وتسويتها بين الأطراف المتنازعة والمتعاقدة فيها بما يخدم طرفي النزاع.
- ✓ وضع إطار جديد يتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في الحاضر والمستقبل، من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

---

[1]– إسماعيل شعباني، **إمكانيات الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 1999، ص 238.

[2]– عائشة بوثلجة، **اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007/2006، ص 15.

✓ إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء حيث تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة (كل عامين للدول النامية وأربعة سنوات للدول المتقدمة)، بغرض التطرق إلى أية تغيرات تتم في هذا الإطار ومدى موافقتها لأحكامها ونشر المعلومات لكل الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية والقدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية.

العمل على التنسيق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل تنسيق سياسات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتحقيق التكامل بين الجوانب المالية والنقدية الإضافة إلى الجوانب التجارية، حيث تتم المشاورات داخل المنظمة حول الوجه الأمثل لأوجه التكامل والتنسيق بين هذه الهيئات.

بالإضافة إلى[1]:

✓ متابعة الالتزامات التجارية للدول الأعضاء.

✓ تقوم المنظمة بمراقبة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء.

✓ تقوم المنظمة بتقديم المساعدة الفنية والتدريب للدول النامية.

المطلب الثالث: مبادئ منظمة التجارة العالمية

لمنظمة التجارة العالمية مجموعة من المبادئ، يمكن توضيحها كالآتي:[2]

✓ **تنفيذ الاتفاقيات الدولية:** طبقا لهذا المبدأ تتولى منظمة التجارة العالمية تنفيذ وإدارة إنشائها، والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المعقودة بين الدول وتحقيق أهدافها وتوفير الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المعقودة ليس في إطارها فحسب بل المعقودة قبل إنشائها ابتداء من اتفاقية الجات المعقودة في عام 1947 وحتى الوقت الحاضر.

---

[1]– خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية: الفرص-التحديات**، الإدارة العامة للطباعة والنشر، 1430هـ، الرياض، ص 55.

[2]– بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2007/2006، ص ص 28 29.

✓ **المحفل الدولي للتفاوض:** تهدف المنظمة إلى جمع الدول في شبه منتدى يتباحث الأعضاء فيه شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجنة الفرعية الدورية في المنظمة لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة، ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

✓ **تسوية المنازعات التجارية العالمية:** إن إنشاء جهاز لتسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية يعد واحدا من أهم الإنجازات التي تمخضت عنها جولة أوروجواي، إذ شهدت المفاوضات على مر السنوات الماضية العديد من المنازعات التجارية بين الدول، مما أثر على سير العلاقات الاقتصادية العالمية، ولهذه الاعتبارات اتجهت منظمة التجارة العالمية إلى وضع الأسس الخاصة بها لتسوية المنازعات الناشئة بين الدول ومن هذه الأسس تسوية المنازعات بصورة مباشرة عن طريق التفاوض المباشر، أو اللجوء إلى لجنة تتولى تسوية النزاع.

✓ **مكافحة سياسة الإغراق:** تعمل منظمة التجارة العالمية على منع سياسة الإغراق بالعديد من القيود المباشرة وغير المباشرة، فتشترط على الدول التي تطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أن تتوقف عن تقديم الدعم، سواء أكان مباشرا أم غير مباشر.

✓ **الشفافية:** ويقصد بها أن لا سرية في العمل التجاري الدولي، فكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، يجب أن تشعر الدول الأخرى بما تصدره من قوانين وتعليمات.

المبحث الثالث: اتفاقيات الدول، المؤتمرات والانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية

إن ظهور منظمة التجارة العالمية يعد من دلائل قدوم عهد اقتصادي جديد، مبني على أساس التعاون ويتجاوب مع طموحات أعضائها للعمل ضمن نظام تجاري متعدد الأطراف[1]، وخلال مسار عملها عقدت منظمة التجارة العالمية اتفاقيات عديدة ومؤتمرات مختلفة، كما تعرضت للكثير من الانتقادات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تعددت الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، فمنها ما كان بداية لظهورها ومنها ما كان من أبرز إنجازاتها.

أولا: اتفاقيات ما قبل OMC

والتي تتمثل في اتفاقيتي الجات GATT التي سبقت ظهور OMC ومراكش التي كانت نقطة بدايتها، وهي:

1. **اتفاقية الـــ GATT:** ترجع الجهود الدولية للمنظمة في ميدان التبادل التجاري وتجاوز المعيقات أمام التجارة إلى سنة 1947 عندما أبرمت اتفاقية الجات الأصلية بين 23 دولة فقط و أصبحت سارية المفعول منذ الفاتح من جانفي 1948 وكان الهدف الرئيسي لها هو تحرير التجارة الدولية أي إزالة جميع الحواجز الجمركية و الغير جمركية التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدولية، و فتح الأسواق، و إتاحة كل الفرص الممكنة للدول الأعضاء من أجل المنافسة التجارية الدولية المشروعة، و قد ظهرت الجات على مدى ثمانية جولات كانت أخرها جولة لأوروغواي هذه الجولة التي تعد الجولة الثامنة و الأخيرة في مفاوضات الجات و التي استمرت قرابة ثمانية سنوات متواصلة بدءا من إعلان بونتادل إستي حيث أتخذ قرار بدأ أضخم جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في تاريخ الجات من طرف وزراء الأطراف المتعاقدة الذين

[1]– قطافي سعيد، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006، ص 36.

اجتمعوا في الأوروغواي خلال شهر سبتمبر 1986 وحتى الموافقة المبدئية على نتائج الجولة في ديسمبر 1993 ثم التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري في أفريل عام 1994 بمراكش وتعد هذه الجولة تاريخية بكل المقاييس فهي الجولة التي تمخض عنها والدة المنظمة العالمية للتجارة، الوريث الجديد للاتفاقية القديمة والتي عهد إليها مهام تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي ابتداءا من 1 جانفي 1995[1].

2. **اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية:** تم توقيع اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، والمعروفة باسم "اتفاقية مراكش"، في مراكش، المغرب، في 15 أبريل 1994، في ختام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، تعتبر المصدر الرئيسي لقانون المنظمة العالمية للتجارة وتحدد هذه الاتفاقية نطاق ووظائف وهيكل منظمة التجارة العالمية، الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها سابقا بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، إلى جانب الاتفاقات المبرمة خلال جولة أوروغواي، تم دمجها كجزء لا يتجزأ من اتفاقية مراكش وتم تضمينها في مرفقاتها، تعتبر هذه الاتفاقات الآن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية هم أطراف في اتفاق مراكش، بما في ذلك البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ التوقيع عليها، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 يناير 1995، ليس لها تاريخ انتهاء صلاحية[2].

ثانيا: اتفاقيات الـــ OMC المتمثل في:

1. **اتفاقية تحرير تجارة السلع:** تعتبر من بين الاتفاقيات الأكثر شمولا، حيث عالجت أكثر من 10 مسائل تمس التجارة في السلع، وكانت الزراعة من بين أهمها، بالإضافة إلى المنسوجات والملابس، ومراجعة قواعد 1947 Gatt[3].

---

[1]– نبيلة خبيشات، **جهود المنظمة العالمية للتجارة في تفعيل آليات التجارة الإلكترونية وإعطائها بعد دولي واقتصادي**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021، ص 45.

[2]– رقية دهينة ومصطفى أسعيد، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحسين الحوكمة المحلية للدول الأعضاء**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص ص 318 319.

[3]– خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2015/2014، ص 43.

جاءت هذه الاتفاقية لتنظيم التجارة في السلع، حيث اتفق الأعضاء في المنظمة على الحد من العراقيل التي تواجهها التجارة الدولية في السلع، ومسحت للأعضاء باتخاذ إجراءات ضد التجارة غير العادلة، وهذا بحماية منتجاتها وأسواقها بو سائل لا تمس القوانين، ونظام المنظمة، حيث اتفق الأعضاء في المجال السلعي على نقاط عريضة بشأن الزراعة، المنسوجات والملابس[1].

2. **اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:** يمكن اعتبارها ثاني أكبر اتفاقية بعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وذلك لعدد المواضيع المتفق عليها على غرار الخدمات المالية، خدمات النقل الجوي والبحري، والاتصالات، ولقد بدأت المفاوضات منذ جولة الأوروغواي.

3. **اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:** ضمت ثمانية جوانب وهي: حقوق المؤلف، العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، التصميمات والنماذج الصناعية، براءات الاختراع، الرسومات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة، حماية المعلومات غير المفصح عنها، مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة في التراخيص التعاقدية. فهدف هذه الاتفاقية يتمثل في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة بطريقة تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

4. **تسوية المنازعات و مراجعة السياسات التجارية:** رغم أن العديد من الدراسات قامت بإهمال الاتفاقيتين السابقتين إلا أن هذا لا يمنعنا من ذكرها على أنها من بين الاتفاقيات الهامة، فهي على غرار باقي الاتفاقيات الأخرى وردت في شكل ملاحق في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، وتعتبر هذه الاتفاقيات حجر الزاوية لاتفاقيات المنظمة وذلك لسببين: أولا بسبب الإجماع الكبير الذي حظيت به من قبل الدول الأعضاء، وثانيا لأهميتها ووزنها وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه في إرساء وتعزيز تطبيق جميع الاتفاقيات الأخرى، حيث جاءت هذه الاتفاقيات كتكملة لباقي اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

5. **الاتفاقيات التجارية الجماعية:** كما رأينا سابقا فأن كل الأعضاء ملزمون بتطبيق الاتفاقيات سالفة الذكر، وبالإضافة لهذه الاتفاقيات توجد اتفاقيات أخرى غير ملزمة إلا الأطراف المتعاقدة والمتفقة عليها، ويمكن

[1]–ابتسام حملاوي، **منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011/2010، ص 127.

اعتبارها امتداد لاتفاقيات جولة طوكيو، وتشمل هذه الاتفاقيات: اتفاق بشأن تجارة الطائرات المدنية، اتفاق بشأن المشتريات الحكومية، الاتفاق الدولي في قطاع الألبان، الاتفاق الدولي للحوم الأبقار[1].

المطلب الثاني: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة

لقد تم توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1994 ودخلت إلى حيز التنفيذ في العام 1995، وحددت فترة عشر سنوات للتطبيق الكامل لهذه الاتفاقية، أي أنه يفترض أن تطبيقها سيتم بالكامل مع نهاية عام 2004م. الدول التي وقعت على الاتفاقية أرادت أن تؤمن التطبيق الصحيح والكامل لهذه الاتفاقية، ولكن الدول المتقدمة هي المستفيدة في الدرجة الأولى من قيام المنظمة، ولذلك كانت أشد الدول حرصا على التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية، ولتحقيق هذا الأمر، فإن الاتفاقية نصت على إنشاء مؤتمر وزاري يتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، وقد ألزمت الاتفاقية بعقد هذا المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين، وإدخال مصطلح على الأقل أتاح انعقاده قبل مرور سنتين، كان المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة هادئا إلى حد ما، ثم أخذت المؤتمرات الوزارية التالية (تشتعل)، وكان هذا الاشتعال مسببا بصفة رئيسية من النتائج التدميرية التي ألحقتها منظمة التجارة العالمية باقتصاديات كثير من الدول وخاصة الدول النامية. ولقد بلغ من خطورة هذه المؤتمرات ومن حدة الاختلافات بين المجتمعين فيها أن أصبح يستخدم مصطلح جولة وذلك بدال من مؤتمر وزاري. ومصطلح جولة يذكرنا أو يعود بنا إلى جولات الغات، وهذا يجعلنا نقول إنه إذا ظلت الأمور سائرة على ما فيه من نتائج سلبية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاد الدول النامية، وهي نتائج شديدة الخطورة، وكذلك إذا ظلت الأمور سائرة على ما هي عليه من حيث معارضة الدول النامية[2].

وعليه سنوضح أهم المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، كالتالي:

1. **مؤتمر سنغافورة الأول 1996:** عقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 13 ديسمبر عام 1996 وحضرته 120 دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى في طريقها للانضمام للمنظمة، وقد

[1]– خير الدين بلعز، **مرجع سبق ذكره**، ص 43 إلى 58.

[2]– صفاء فوزي خالد الزعبي، **المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية**، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، ع50، 2022، ص 682 683.

نوقش في هذا المؤتمر العديد من القضايا والموضوعات أهمها العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة ومعايير العمل، تسهيل حركة التجارة بين الدول، الشفافية في المشتريات الحكومية، والتجارة والبيئة. إن أغلب المواضيع الرئيسية التي طرحت خلال هذا المؤتمر كانت مقترحة من الدول المتقدمة، وقد وجدت معارضة شديدة من طرف الدول النامية، حيث رأت أنها تمس بالدرجة الأولى اقتصادياتها، وقد تصاب بأضرار إذا دخلت هذه الاقتراحات حيز التنفيذ، ويمكن القول أن الدول النامية بهذا الموقف نجحت في دفع الخطر عنها. وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذا المؤتمر، نذكر ما يلي[1]:

- التأكيد على إعطاء معاملة تفضيلية إلى الدول الأقل نموا التي تواجه مشكلة تهميشها عن النظام الدولي، وتعميق التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الأخرى لزيادة المساعدات الفنية الى هذه الدول.
- إلغاء تجديد الالتزام بقضايا فتح الأسواق لدعم النمو والتنمية، والاستمرار في تحرير التجارة الدولية الحواجز غير التعريفية على التجارة في السلع، وتحقيق تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات.
- في إطار الاتجاهات المتزايدة عالميا نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري، فقد أكد المؤتمر على ضرورة مساهمة هذه الاتفاقيات في تحقيق مستوى أعلى من التحرير التجاري الدولي والإقليمي....

2. **المؤتمر الوزاري الثالث:** انعقد مؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمركز المؤتمرات والتجارة في سياتل بولاية واشنطن الأمريكية، في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999. وترأست الولايات المتحدة هذه الدورة واشتركت كل من باكستان وبوركينافاسو وكولومبيا في عضوية مكتبها. وقد شارك في هذا الاجتماع الهام وزراء ومسؤولون كبار من أكثر من 150 بلدا. إلا أن نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال إذ أنها كانت مناقضة لما كان يتوقع أن يسفر عنه من انطلاق جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف للمزيد من تحرير التجارة وخصوصا في مجالات السلع الزراعية، والخدمات، والنشاطات الاستثمارية. وبالفعل، فقد اختتم المؤتمر أعماله دون التوصل إلى اتفاق، وبدأت المحادثات الرامية إلى الخروج من هذا المأزق. وعلى العموم، فإن مستقبل المفاوضات التجارية لا يبدو واعدا في المرحلة الراهنة باستثناء جانبين. فقد تقرر

[1]– عمير حمه، **أثار إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص ص 41 42.

استئناف المفاوضات حول تجارة المنتجات الزراعية والخدمات في بداية عام 2000 كما اتفقت عليه البلدان الأعضاء في المنظمة وضمنته في الاتفاقية حول الزراعة والاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات (GATS)[1].

3. **مؤتمر الدوحة (قطر) 2001:** انعقد مؤتمر الدوحة بقطر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 14 نوفمبر سنة 2001، للانطلاق في مفاوضات جديدة، ومعالجة القضايا التي لم تحسم في إطار جولة الأورغواي، وتعرف مفاوضات هذه الجولة باسم جدول أعمال الدوحة للتنمية، بسبب تركيزها على مصالح الدول النامية، وقد جاء هذا المؤتمر في ظروف سياسية واقتصادية مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل عقد مؤتمر سياتل، ويمكن تلخيص بعض الظروف فيما يلي[2]:

- التخوف من تكرار الفشل الذي حدث بسياتل، والذي هز أركان النظام التجاري العالمي، لهذا كان هدف كل الدول والمجموعات إنجاح هذا المؤتمر انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة.
- تأكيد المنظمة العالمية للتجارة (رغم الانتقادات الموجهة إليها)، على السعي إلى تحقيق نوع من العدالة في النظام التجاري العالمي والعمل على التقليص من الخلافات، لأن فشل مؤتمر الدوحة سيؤدي إلى التراجع في التجارة الدولية والمزيد من الكساد الاقتصادي، وما يترتب عنه من أزمات اقتصادية في جميع أنحاء العالم.
- سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التغلب على خلافاتها مع أهم الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، حتى يكون نضالها في مؤتمر الدوحة على جبهة واحدة أمام الدول النامية المعارضة للعولمة، وحتى لا يشجع خلافها مع الاتحاد الأوروبي حول بعض القوانين المنظمة للتجارة الأمريكية دخول دول أخرى كطرف في هذا الخالف وخاصة حول قوانين الإغراق والمنافسة والضرائب المعمول بها في الولايات المتحدة والتي يتعارض العديد منها مع قواعد تحرير التجارة الدولية.

4. **مؤتمر كانكون (2003):** على عكس الجولات السابقة لم يتناول مؤتمر كانكون أشياء جديدة في قضية البيئة، ورغم مناقشة موضوع التجارة والبيئة، إلا أنها لم تكن بتلك الحدة، حيث تم التأكيد على إنهاء

---

[1]– أوكار غورلار، **المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص 18.

[2]– عمير حمه، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 46.

المفاوضات فيما يخص المحاور الثالثة الخاصة بجولة الدوحة خلال جانفي 2005 كأخر أجل، وتم التطرق خلال أشغال هذه الجولة الى أربع محاور أساسية هي[1]:

- **تحديد إلتزامات تجارية خاصة:** وتخص تطبيق قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف على الأعضاء التي وقعت على إتفاقيات بيئية خارج إطار المنظمة، حيث تم التطرق لمفهوم إلتزام التجاري الخاص، حيث أجمع الأعضاء على عدم سيطرة أي إتفاق على حساب الأخر.
- **تبادل المعلومات:** حيث تم الإتفاق على الإجتماع مع أمانات الإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف مرة أو مرتين كل سنة من أجل تبادل المعلومات ومناقشة أليات تسوية المنازعات.
- **صفة مراقب:** تقديم مقترحات حول منح صفة مراقب، علما أن هذه المقترحات مجمدة لأسباب سياسية.
- تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية: إتفق الأعضاء على التفاوض لتحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية من خلال خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الغير جمركية، ووضع إطار لمفهوم السلع البيئية، خاصة أنها لم تحدد قائمة لتلك السلع أو الخدمات.

5. **مؤتمر هونغ كونج:** انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بـــ هونغ كونج الصينية، وحظي بمشاركة 149 دولة عضوة في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل، ولم يتمكن من إطلاق جولة مفاوضات جديدة كما كان يتوقع. لم تكن لنتائج هذا المؤتمر تأثير كبير على السياسات التجارية كونها لم تأتي بالجديد، وبقيت آمال كل الدول قائمة في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة الذي يشكل اتفاق الحد الأدنى بين الدول النامية والدول المتقدمة[2].

---

[1]– خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2]– عامر عبد اللطيف، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010، ص 49.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية

رغم نجاحها الواضح، إلا أن منظمة التجارة الخارجية قد تعرضت للعديد من الانتقادات، من بينها:[1]

- ✓ **الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:** تهتم المنظمة بمصالحها ولا تأخذ بعين الاعتبار تغيير الهيكل الاقتصادي للبلد وبالتالي لا تراعي جوانب التنمية كما أنها تتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في زيادة معدل النمو وفي تغيير هيكل الناتج الوطني، فقد يكون لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي لكن لها الأثر السلبي فيما يتعلق بالتنمية، فحتى ولو تتحقق الزيادة في الناتج القومي نتيجة تحرير التجارة لكن قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي، ويلاحظ دعوة المنظمة إلى تحرير التجارة من خلال رفع القيود الجمركية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع حيث لا تقدر الصناعات الوليدة على منافسة صناعات الشركات متعددة الجنسيات.
- ✓ **المنظمة تدعو إلى التبادل الحر مهما كان الثمن:** إن تحرير السلع والخدمات في الإطار الذي تدعو إليه المنظمة تنتج عنه سلبيات مؤثرة على اقتصاديات الدول النامية ، فبالنسبة إلى تحرير السلع خاصة تلك التي تتمتع بها الدول النامية والتي تتميز بقدرة تنافسية عالية يلاحظ أن الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها مقارنة بالسلع الأخرى التي لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية، كما يلغى الدعم الذي كانت تمنحه الدول المتقدمة للسلع الزراعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية موردا هاما بالنسبة لإيرادها، كما تنخفض أيضا حصيلة الرسوم الجمركية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تشكل الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، كما أن تحرير التجارة يعرض الصناعات الناشئة إلى المنافسة الشرسة من طرف صناعات الدول المتقدمة، أما بالنسبة لتحرير الخدمات فلا تأخذ منظمة التجارة العالمية بعين الاعتبار الفرق الشاسع بالنسبة لقطاع الخدمات بين مستواه في الدول المتقدمة والدول الفقيرة وارتباط هذا القطاع بالمصالح الاستراتيجية بالنسبة للدول النامية.

[1]– حاشي نوري، عبد الحفيظ يحياوي، **الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة في ظل تقلبات أسعار البترول**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 06، 2016، ص ص 288 289.

✓ **المنظمة تدعو إلى تحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية:** تتخوف الدول النامية من الآثار الناجمة عن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية حيث تتعرض إلى مجموعة من المخاطر كالتي تنجم عن التقلبات الفجائية لرأس المال وكذلك المخاطر التي تعرض البنوك للأزمات ومخاطر التعرض لهجمات المضارب المدمرة ومخاطر أخرى كهروب الأموال الوطنية للخارج، ومن هنا تنتقد منظمة التجارة العالمية من خلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منع الشركات الدولية من الاتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق أو منعها من فرض أسعار احتكارية أو حتى منعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج.

خلاصة الفصل:

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والإدارة نقطة انطلاق منظمة التجارة العالمية بعدها، وقد عرف العالم خلال الفترة بينهما تحولات وتغيرات شاملة، بهدف تحرير التجارة الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

وقد سعت الـــ OMC إلى تقديم الكثير من المساعدات للدول النامية بخصوص ما يتعلق بطريقة تحرير تجارتها والآليات اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية، وكذا تطوير التواصل بين الدول الأعضاء بالمنظمة، ومن بين مهامها أنها تعمل على الإدارة والإشراف على الاتفاقية المشرفة لجهاز تسوية النزاعات كما أنها تعمل على وضع إطار جديد يتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في الحاضر والمستقبل، وعلى الرغم من كثرة محاسنها إلا أنها تتعرض لانتقادات عديدة ترى أنها تهتم بالمصالح التجارية على حساب التنمية المنظمة بالإضافة إلى القول أنها تدعو إلى التبادل الحر مهما كان الثمن.

الفصل الثاني:

انعكاسات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات النامية بالجزائر

تمهيد:

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات التي عرفت إبرام العديد من الاتفاقيات خلال مسارها، والتي سعت إلى تحرير التجارة الخارجية الذي يساهم بدوره في تشجيع التنمية رغبة في التوجه نحو اقتصاد مزدهر، ومواكبة العولمة، وحتى ترقى إلى مستوى الاقتصاد العالمي انتهجت مسار الإصلاحات والتوجه نحو السوق، معتمدة على دعائم لتحقيق الاندماج الإيجابي.

والجزائر كغيرها من الدول تعمل جاهدة للتمكن من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مستندة على إجراء العديد من التغييرات قصد تلبية جميع الشروط واستيفاء ما يلزم على الرغم من العراقيل التي تقف في مسارها نحو الانضمام.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ أهم الإنجازات الخاصة بالـــ OMC.
- ✓ أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية.
- ✓ دعائم الاندماج الإيجابي في الـــ OMCودوافع الانضمام إليها.
- ✓ طريقة الانضمام إلى الـــ OMC والطريقة المعتمدة في ذلك.
- ✓ الآثار الإيجابية والسلبية للانضمام إلى OMC.
- ✓ مسار الجزائر في الانضمام إلى الـــ OMC.

المبحث الأول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة تحريرها وأثرها على الاقتصاديات الدول النامية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أبرز إنجازات منظمة التجارة العالمية بعد توليها مكان الـــGATT ، وما خلفه تحرير التجارة الخارجية من آثار إيجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول النامية، بالإضافة إلى دعائم الاندماج الإيجابي في منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم الإنجازات التي حققتها منظمة التجارة العالمية في[1]:

1. **اتفاقية تكنولوجيا المعلومات:** تعتبر هذه الاتفاقية من أبر الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996، ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول المتقدمة، والتي تنتج 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات، وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنويا إلى غاية سنة 2000، بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.
2. **اتفاقية الخدمات المالية:** بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أفريل 1997 وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس العام، وهذا يعتبر أحد الإنجازات الهامة التي حققتها OMC.

ويشتمل قطاع الخدمات المالية (كما حدد في جولة الأرغواي):

أ. قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به.
ب. البنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها:

[1]– محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث عدد 01، 2002، ص ص 19 20.

- فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدمات إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا.
- اللالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة (رأس مال أجنبي ورأس مال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

هذه الاتفاقية ستجعل الأسواق الدولية مفتوحة أمام العالم الخارجي، وبالتالي يمكنها أن تستفيد من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتقدمة في عالم المال والبنوك.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة التحرير المالي قد تسوق معها أزمات خانقة، على غرار أزمتي جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. الأمر الذي يدفع باقتصاديات الدول الناشئة إلى ضرورة التعامل مع هذا الانفتاح بنوع من الحيطة والحذر.

إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية: وذلك بواسطة تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل، مصمم لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولي، وفي هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل. كما قررت U.S.A تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المصمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.

مما لا ريب فيه أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق مبادئها بكل شفافية ودقة؛ يسهم على المدى الطويل في استقرار الأسعار وتطوير الإنتاج المحلي، نتيجة اتباع سياسة تثبيت الرسوم الجمركية وإلغائها تدريجيا، وهذا ما سيساعد أيضا على مكافحة التقليد والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وزيادة الكفاءة

الإنتاجية بسبب تصاعد وتيرة المنافسة الدولية، مما يؤدي إلى انتعاش بعض القطاعات الإنتاجية للدول النامية، وسهولة نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة حجم التبادلات الدولية[1].

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بأن المنظمة العالمية للتجارة، ومنذ نشأتها عام 1995، استطاعت أن تبحث وتبث في بعض الموضوعات التي هي من صميم عملها. إلا أن أمامها العديد من المسائل التي تحتاج مناقشات مستفيضة ومفاوضات مضيئة، أهمها: "التجارة العالمية والبيئة"، "التجارة والاستثمار الأجنبي"، "التجارة وسياسة المنافسة"، مستقبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية...[2].

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية

إن الاقتصاد هو عصب الحياة بالنسبة للدولة وأهم عوامل تطورها، ولهذا فإن الدول الصناعية التي بلغت مراحل متقدمة من التطور الصناعي والاقتصادي تشهد أسواقها بين الحين والآخر ركودا اقتصاديا لأسباب داخلية أو خارجية، ولهذا نجدها دائمة البحث عن منافذ عالمية لتحريك اقتصادياتها الراكدة، وتجد هذه الدول في إطار مبادئ حرية التجارة العالمية خير متنفس لمشاكلها الاقتصادية، فمن خلال مبادئ الجات ووريثتها الحالية منظمة التجارة العالمية WTO تحقق الدول المتقدمة مكاسب كبيرة[3].

تسعى حكومات الدول النامية إلى تكييف اقتصادها مع المستجدات العالمية، بانتهاج إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلتها والتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح للعالم الخارجي، بهدف الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية وخلق مناطق حرة للتبادل في إطار التكامل والانفتاح الاقتصادي، عن طريق إتاحة المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تعتمد على أجهزة ذات درجة عالية من الكفاءة والمهارة وقدر كبير من الوعي بالمتغيرات الإقليمية والمحلية. وقد لعبت منظمة التجارة العالمية دورا كبيرا في التأثير على الدول النامية، من

---

[1]– شافية شاوي، **التجارة الخارجية بين الجات GATT والمنظمة العالمية للتجارة OMC**، محاضرات اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 9.

[2]– محمد قويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[3]- رضا عبد الجبار سلمان الشمري، إياد عبد علي سلمان الشمري، **آثار التجارة العالمية WTO على الدول المنضمة إليها**، مجلة آداب الكوفة، المجلد 01، العدد 10، العراق، 2011، ص 77.

خلال دفعها نحو إعادة النظر لسياساتها ومراجعتها، وكذا السعي من أجل تحقيق تكامل اقتصادي ل OMC، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ تفعيل دور الدولة، بحيث تلعب الدولة دورا بالغا في تحريك التنمية الاقتصادية من طرف أجهزتها ومؤسساتها، والقيام بإصلاحات اقتصادية رشيدة وفعالة تقتصر أساسا على الحكم الراشد، التي تقوم على مبدأ الشفافية والديمقراطية.
- ✓ خلق مناخ استثماري ملائم وتسهيل إجرائه والقضاء على العراقيل البيروقراطية.
- ✓ إدخال مرونة على القوانين التي تحكم الاستثمار ومنحه تحفيزات حقيقية التي تجلب المستثمرين.
- ✓ تنظيم المنافسة الحرة وضمان المنافسة المشروعة وحمايتها من كل الممارسات التي تعيقها.
- ✓ فتح المجال أمام المبادرات الخاصة، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، والانفتاح نحو الاستثمارات الخاصة وتشجيعها سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ ترشيد عمليات الاستيراد والتركيز بصفة بالغة على عمليات التصدير.

بالإضافة إلى[2]:

- ✓ تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، لأن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد متاحة بتكلفة منخفضة.
- ✓ البحث عن أسواق جديدة وذلك لضمان زيادة الصادرات التي تؤدي إلى زيادة المدخولات المالية للدولة.
- ✓ يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.
- ✓ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها لأسواق الدول المتقدمة.

---

[1]– نبيل شرادي، **دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المعيار، المجلد 08، العدد 18، 2017، ص ص 216 217.

[2]– كريم عبيس حسان العزاوي، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة**، مكتبة جامعة بابل المفتوحة الوصول للأوراق البحثية، متاح على الموقع الالكتروني https://repository.uobabylon.edu.iq/، 2023/05/03/ 16:11، ص 21.

- ✓ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية.
- ✓ زيادة حجم التبادل الدولي يؤدي إلى انعكاس أثر انتعاش اقتصادات الدول المتقدمة على الدول النامية.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يسهل عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.
- ✓ يؤدي تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلى، مما يساهم في رفع مستوى الدخل القومي لهذه الدول.
- ✓ تساهم تحرير التجارة الخارجية بتشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يفتح الباب أمام المستهلكين فرصة للحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة وربما بأسعار أرخص من مثيلاتها في السوق المحلي.

أما فيما يخص الآثار السلبية يمكن ذكر[1]:

- ✓ ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف.
- ✓ مصاعب صناعة البتروكيماويات العربية بسب المنافسة الحادة.
- ✓ ارتفاع نسبة البطالة في قطاع الصناعة، الذي يستوعب 24% من العمالة العربية.
- ✓ تأثر المنتجات الفكرية العربية تأثرا سلبيا من خلال ارتفاع أسعار تلك المنتجات وتزايد الغزو الثقافي.

بالإضافة إلى[2]:

- ✓ حرمان الدول النامية من أكفأ العناصر الإدارية والفنية والعمالة الماهرة نتيجة هجرتها للخارج.
- ✓ فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لاسيما في السوق الوطنية.
- ✓ يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية منها مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.
- ✓ هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.
- ✓ القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة.

---

[1]– سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، 2008، ص 57.

[2]– كريم عبيس حسان العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

- ✓ يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار.
- ✓ خلق صعوبات شديدة للدول النامية من منافسة الدول المتقدمة مما يؤثر سلبا على اقتصاداتها.

المطلب الثالث: دعائم الاندماج الإيجابي في OMC

إن ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر تكشف عن نوايا الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية، وإجبارها على التكيف – طوعا أو كرها–مع النظام التجاري العالم. وبغية تثمين اندماجها، مطلوب من الدول النامية (بما فيها الدول العربية) الاستناد إلى جملة من الدعائم، كالآتي[1]:

1. **تفعيل دور الدولة:** إن طبيعة وحجم الضغوطات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية (بما فيها العربية) يتطلب إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة كمحرك للتنمية الاقتصادية، دون عزلها الإقليمي الدولي. تعمد الدولة على تبني إصلاحات اقتصادية رشيدة تتمحور أساسا حول: إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، التخفيف من الأعباء التي تتكبدها الدولة، توفير مناخ استثماري مناسب، توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض المنازعات، تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص، تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال، اعتماد الحكم الرشيد وزيادة الشفافية.
2. **الشروع في تشكيل تحالفات سياسية وأمنية:** وينسحب هذا العامل على الدول التي تجمع بينها قواسم مشتركة، مثل الدول العربية، على اعتبار أن أي مشروع تكاملي يتوقف أساسا على توفير الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية للنخب الحاكمة.

[1]– محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 23 24.

3. **تثمين دور التكتلات الإقليمية والقارية:** إن العالم كان وسيظل تتجاذبه أقطاب متعددة، إذ إن فرضية القوة الاقتصادية الوحيدة والهيمنة، لا تلبث وأن تتلاشى، ولذلك تعد استراتيجية تشكيل تكتلات اقتصادية بالنسبة للدول النامية (الدول العربية)، ذات أهمية قصوى وجب تثمينها.

المبحث الثاني: دوافع الانضمام لـــ OMC شروطها وطريقتها

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس حتميا على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، إلا أن الانضمام يعتبر أفضل اختيار، وهذا حسب وضعها الاقتصادي والسياسي، فهي تتيح للدول فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره على خلاف لو بقيت خارجها، وحتى تتمكن من الانضمام يجب أن تتبع الدولة طرق خاصة وكذلك أن تستوفي الشروط اللازمة.

المطلب الأول: دوافع الانضمام لـــ OMC

إن دوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تنبع من الواقع الدولي المعاش الذي أفرزته التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، ومن الدوافع ما يلي[1]:

1. **إنعاش الاقتصاد الوطني للدول:** إن عملية تحرير التجارة الخارجية وربط التعريفات الجمركية والاستغناء عن نظام الحصص سوف يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات من وإلى الخارج، وبالتالي سيكون هناك ارتفاع في المدخلات خاصة التكنولوجية وتطوير المعرفة العلمية المستخدمة في الإنتاج، مما سينجر عنه تحسين في الأداء وتحكم في التكاليف المتعلقة بالإنتاج وارتقاء مستوى المنتج.
2. **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** من خلال قانون النقد والقرض منحت مزايا متعددة وتفضيلات هامة للمستثمرين الأجانب والمحليين دون تمييز وخاصة في مجال تحويل رؤوس الأموال، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي يحقق عدة مزايا من خلال القواعد التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء تتمثل في:

- ✓ خلق مناصب شغل جديدة.
- ✓ تأهيل اليد العاملة الموجودة.
- ✓ الحصول على الأساليب والوسائل التقنية واكتساب الخبرات المعرفية الجديدة واستثمارها داخل الوطن في مختلف قطاعات الإنتاج.
- ✓ الاستفادة من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الممنوحة وفق القوانين والاتفاقيات الدولية.

---

[1]– جويدة بلعة، **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس – سطيف1–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص ص من 296 إلى 298.

3. **الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء:** إن الجزائر تحاول الاستفادة من كل المزايا والتفضيلات الممنوحة للدول النامية الأعضاء في كل الاتفاقيات القطاعية وغير القطاعية، من بينها حق الدول النامية في حماية منتجها الوطني من المنافسة في المدى القصير بإبقاء التعريفة الجمركية مرتفعة نوعا ما، كذلك مدة التحرير التي تعد مرحلة انتقالية تسمح للدولة التأقلم مع قواعد المنظمة وتفادي تضرر اقتصادها، والسماح لها بالدخول التدريجي في التقسيم الدولي للعمل وفق مبدأ الميزة النسبية.

4. **مسايرة التطورات العالمية:** إن المستجدات الحاصلة على الساحة العالمية، أجبرت مختلف الدول على التعامل مع النظام الجديد للتجارة.

المطلب الثاني: طريقة الانضمام لـــ OMC

حسب المادتين (11) و (12) من الملحق (III) لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة الدولية يكون الانضمام إليها على النحو التالي[1]:

أولا: العضوية الأصلية

نصت المادة (11) على أن تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات لسنة 1947 وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) وذلك بقبولها الاتفاقية الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، بحلول 1995/10/25 كانت عضوية المنظمة العالمية (110) دولة وارتفع هذا العدد إلى (133) دولة وذلك في سبتمبر 1997، باعتبارهم أعضاء عاملين بخلاف عدد من الدول كأعضاء مراقبين في مراحل التفاوض للعضوية العاملة.

ثانيا: الانضمام

نصت المادة 12 على أن لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استغلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل لأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف،

[1]– نوال سموك، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018، ص ص 58 86.

أن ينظم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ويسري الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به. ويتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاقية الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة ويخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الاتفاق.

ثالثا: الانسحاب

يحق لأي عضو الانسحاب من هذه المنظمة وكذا الاتفاقيات التابعة لها، ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ الذي تلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب. يؤدي الانسحاب من المنظمة تلقائيا إلى إسقاط حق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها.

المطلب الثالث: شروط الانضمام لـــ OMC

تنقسم شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى شروط موضوعية وشروط شكلية إجرائية، وهي[1]:

أولا: الشروط الموضوعية

- ✓ يشترط في الكيان المرشح لعضوية منظمة التجارة العالمية أن يكون دولة مستقلة بسيادتها أو إقليم جمركي أو اتحاد جمركي.
- ✓ أن يبدي التزامه بالاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وبملحقاتها جملة ال تقبل الفصل في بعض أحكامها، وأن يلتزم بالقرارات الصادرة عن المنظمة ولو خالفت هاته القرارات أحكام القوانين الداخلية للدول الأعضاء أو الراغبة بالانضمام.

[1]– عبد القادر بلعربي، **انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية رهانات**، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي للأعمال، 2020/2019، ص ص من 59 إلى 61.

- ✓ أن تكون لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولقراراتها الصادرة عن أجهزتها، العلوية والسمو على التشريعات الداخلية للدول الأعضاء والراغبة في العضوية، غير أن هذا المبدأ غير منصوص عليه في الاتفاقية المنشئة للمنظمة، مما يتجلى أكثر هو عدم التزام بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية به.
- ✓ يشترط أيضا لقبول العضوية في منظمة التجارة العالمية أن تقدم الدول الراغبة في الانضمام تنازلات جدية وحقيقية عن سيادتها في فرض التعريفات الجمركية على السلع والخدمات الموردة إليها.
- ✓ أن توقف الدول الأعضاء أو الراغبة في الانضمام جميع صور دعمها لقطاعاتها الصناعية ولشركاتها الإنتاجية الوطنية المعدة لتصدير منتجاتها.
- ✓ أن يتم المصادقة على انضمام الراغب بالعضوية بأغلبية 3/2 من أصوات أعضاء المؤتمر الوزاري لاكتساب العضوية في منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: الشروط الشكلية الإجرائية

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتم عن طريق طلب من الدولة أو التكتل الراغب في اكتساب العضوية، ثم يتبع هذا الإجراء التفاوض بين المنظمة وطالب العضوية ليصل في آخر المطاف إلى السماح للراغب بالانضمام باكتساب العضوية.

أولا: يتطلب الانضمام تقديم طلب إلى المدير العام لأمانة منظمة التجارة العالمية مرفقا بدراسة وافية عن الأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية للراغب في الانضمام، بعدها يقوم المدير العام بإخطار جميع الأطراف الأعضاء في المنظمة، ثم يجتمع المجلس العام للنظر في الطلب وتحويله بعدها إلى فوج عمل يكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط لدى مقدم الطلب بالانضمام.

ثانيا: بدء المفاوضات والتي غالبا ما تكون شاقة وطويلة بين طالب العضوية وفوج العمل المشكل لدراسة ملف انضمامه نيابة عن المنظمة، يتم خلالها البحث في سياساته التجارية وأوضاعه الاقتصادية، ويحق لهم الحصول على توضيحات إضافية بتوجيه استفسارات كتابية إلى الحكومة طالبة العضوية التي عليها أن تجيب كتابيا بمذكرة تتضمن الأجوبة المطلوبة.

ثالثا: يعد فريق العمل المشكل لدراسة العضوية تقريرا عن نتائج مفاوضاته مع طالب الانضمام يبين فيه مدى قدرته على الامتثال لأحكام اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وسائر الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة بها، ويلحق بالتقرير مشروع قرار الانضمام وتعرض هاته الوثائق على المجلس العام لاعتمادها.

رابعا: يعرض أخيرا تقرير فريق العمل ومشروع القرار للتصويت عليه من طرف المؤتمر الوزاري والذي يتخذ قرارات الانضمام بأغلبية ثلثي 3/2 أعضائه وليس 3/2 أعضائه الحاضرين، ليصير في النهاية العضو الطالب للعضوية عضوا بمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث: مسار انضمام الجزائر لـــ OMC

لم تظهر الجزائر رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلا بعد أن تيقنت أنه لا فائدة من تجنبها والبقاء على عزلة منها، خاصة بعد أن انطلقت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مسار الجزائر في الانضمام لـــ OMC.

المطلب الأول: الجزائر ومسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987، وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر، وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

وقد تمثل هدف الجزائر من الانضمام في[2]:

1. **إنعاش الاقتصاد الوطني:** قد ينجم عن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن استغلالها كأداة ربط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

[1]– فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11، 2012، ص 115.

[2]– وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018، ص ص 337 338.

2. **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والتي انطلقت أواخر الثمانينات من القرن العشرين، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين والأجانب، وقانون النقد والقرض 10/90 تضمن العديد من التحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يصل إلى الهدف المنشود. وبالتالي فإن إمكانية الانضمام للمنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

3. **مسايرة التجارة الدولية:** يتميز جهاز الإنتاج الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية وعدم قدرته على المنافسة، لافتقاده في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع، فالاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية والضغط التنافسي، يمكن المنتوج الوطني من بلغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة، وبقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرص.

4. **الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية في المنظمة:** والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى عشر سنوات، وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس سنوات يمكن أن تصل إلى سبعة بطلب من البلد المعني.

5. **البعد الشمولي لمنظمة التجارة العالمية:** إن آثار النظام الجديد للتجارة ليس مقتصر على الدول الأعضاء فقط، بل يشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا وبدرجات مختلفة، وللاستفادة من المزايا الخاصة بالأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام للمنظمة، وبالتالي فإن الآثار السلبية للمنظمة تنعكس على جميع الدول سواء كانت منظمة أو غير منظمة، ومنها الجزائر.

وقصد تحقيق هذه الأهداف تقدمت الجزائر سميا بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية في شهر جوان من سنة 1996، عندما قدمت مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة التي أودعتها لدى سكرتاريتها تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية وكذا السياسية ومعلومات عن التجارة الخارجية وسياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، وانطلقت بذلك مفاوضات الجزائر الماراطونية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومنذ تأسيسها، فإن المجموعة المكلفة بمشروع انضمام

الجزائر قد عقدت عشر اجتماعات لدراسة نظام التجارة الجزائري، تقديم تقرير عن أعمالها وبروتوكول الانضمام، إضافة إلى مشروع قرار الانضمام لهيئة اتخاذ القرار التي تتمثل في المؤتمر الوزاري، وكان على الجزائر الدخول في مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف، إلا أنه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر[1]، ما يعود لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

المفاوضات وتطورها:

لقد كانت الجزائر تابعة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عـــن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960.

وبعد ذلك بخمس سنوات وبالضبط في مارس 1965، أصبحت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، وذلك بقرار الأعضاء المتعاقدة وتطبيقا للمادة 26 الفقرة ج" " الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة، وهكذا أصبحت الجزائر ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات أو بتخفيضات الجمركية، وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل المعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية[2].

الفترة الأولى: من 1996-1998

انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقا الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول، أما الإجابة على هذه الأسئلة كانت بشكل كتابي، ولقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة

[1]- فيصل بهلولي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 115 116.

[2]- سليمة عبيدة، **مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، 2013، ص ص 329 330.

العالمية للتجارة يومي 16-17 فيفري 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من طرف الجزائر وكذلك الإجابة على الأسئلة، وقد بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر 500 سؤال.

الفترة الثانية: من 2000-2002

- ✓ **فترة 2000:** قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات التي قامت بها.
- ✓ **فترة جانفي 2001:** تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، وقد قامت الجزائر بالرد على الأسئلة.
- ✓ **فترة فيفري 2002:** استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة، ووجهت عدة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية بعد هذه الانتقادات.
- ✓ **فترة ما بين أفريل وماي 2002:** بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، وسويسرا، ومن خلال هذه اللقاءات تم تقديم بعض الملاحظات وأسئلة أخرى تتعلق بالنظام الجمركي ونظام الجباية والخدمات بصفة عامة.
- ✓ **فترة أكتوبر 2002:** لقد انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية، حيث تم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين[1].

[1]- إسمهان صبرة علوش وآخرون، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، 2014/2013، ص ص 31 32 33.

المطلب الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام والانعكاسات المتوقعة في حالة انضمامها

اتخذت الجزائر بغية تلبية رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مجموعة من التدابير والإجراءات، وهي[1]:

1. **تعديل المنظومة القانونية:** تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض، وذلك لما للتعريفة الجمركية من أهمية في المفاوضات، وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإصدار أمر رئاسي في أوت 2001، يتضمن قانون الاستثمار، ومن جهة أخرى وقعت الجزائر على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، كما صادقت على اتفاقية بيرن "المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية سنة 1997"، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية.

2. **التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:** يعتبر إعادة الاعتبار لتجار الجملة في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 أول إجراء رسمي ملموس فيما يخص تحرير التجارة الخارجية، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها وتم إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف، تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته السلطات الجزائرية سنة 1994 عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995/1998، وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992، كما نص على إعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات، وابتداء من جوان 1996، أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود

[1]– جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11، 2012، ص 228.

الكمية، كما تم تحرير أسعار العديد من المواد، مما يسمح للأسعار بأداء دورها المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة والقضاء على الاحتكار وتطوير ميكانيزمات المنافسة من جهة أخرى.

كما يتوقع إثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أن ينعكس ذلك عليها بالإيجاب من خلال[1]:

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية عن طريق توفير سلع صناعية ذات جودة عالمية وتكلفة منخفضة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشرة وتشجيعه، مما يؤدي إلى تطور الجهاز الإنتاجي الجزائري وخلق مجالات إنتاج جديدة وتوفير فرص عمل جديدة.
- التوسع الجغرافي لمختلف الأسواق المالية.
- زيادة الأسواق الفعالة وعدم إعطاء الأولوية للاتحاد الأوروبي دون غيره، لأن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يسمح للجزائر باستغلال كل أسواق الدول الأعضاء في المنظمة.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحديد التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

أما من الناحية السلبية[2]:

إن استجابة الاستثمارات الأجنبية لمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية المنبثقة عن جولة أوروغواي بعد التوقيع على الاتفاقيات الجديدة في مراكش، وبالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الأموال الأجنبية دون أن تسمح للمستثمرين الدخول في انظمة التفضيل التجاري أي، تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية؛ فإن إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي في الدول الصناعية المتقدمة

[1]– أحلام بن شريف، صالح بوغرارة، **التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 85.

[2]– مليكة كرمي، **تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة... آفاق وتحديات (الجزائر نموذجا)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 14، 2016، ص162.

سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية عموما والسلع الغذائية على وجه الخصوص وهو ما سيثقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستورد صافية للغذاء.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أنها ستقبل بإجراء تنازلات جمركية، وهذا يعني تراجعا في إيرادات الخزينة العامة مما يستوجب تعويض هذه الخسارة بزيادة الصادرات.

المطلب الثالث: معوقات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كإصدار المرسوم التشريعي رقم 93/21 الذي يهدف إلى تطوير استثماراتها وكان هذا في مجال المحروقات وكذا القيام بعدة تعديلات خاصة بقانون الجمارك[1]، وقد واجهت الجزائر خلال فترة سعيها إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية عراقيل ومعوقات ما أبطأ من بلوغها إلى هدفها المرجو، ومن أهم تلك المعوقات نذكر[2]:

- ✓ إن الحرية التجارية حسب مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى رفع الحماية على نوع من الصناعات الناشئة وهو ما ينعكس على معدل التصنيع الذي يؤثر على الدخل ويؤدي إلى طرد العمال.
- ✓ أصبح التعامل في الاقتصاديات العالمية تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات المندمجة، فكيف يمكن لاقتصاديات ناشئة مواجهة ذلك.
- ✓ خفض الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من إيراداتها.
- ✓ إن رفع الدعم عن السلع الزراعية فيه خطر على المستهلك والصناعة الجزائرية ذات المدخلات الزراعية.
- ✓ قامت الدول المتقدمة بتحرير منتجات السلع التي تمتلك فيها أفضلية ولم تتحمس إلى تحرير أسواق السلع التي تملك فيها دول العالم الثالث أفضلية نسبية كالمنسوجات والمنتجات الزراعية التي ما زالت تدعمها.

---

[1]– الطاهر تواتية وعبود زرقين، **آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 10، 2013، ص 151.

[2]– الزهرة عبد اللاوي وعبد الكريم كاكي، **الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعيقات–الفرص المتاحة)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 463.

✓ إن تحرير قطاع الخدمات في الدول المتقدمة جاء نتيجة إحساس الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان خاصة بمدى مساهمته في الدخل، ولكن الوضعية في الجزائر ليست كذلك لأن أغلب القطاعات الخدمية الكبرى حساسة واستراتيجية.

✓ التخوف من أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي يقصد بها الحرية التجارية وفتح الأسواق طرقا أخرى لحماية الدول المتقدمة لأسواقها وفتح أسواق الدول النامية والسيطرة عليها.

بالإضافة إلى[1]:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة وهذا لأنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة وتمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر.

إن تأخر انطلاق المفاوضات الثانية إلى غاية 2002 راجع إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطراف والتي يصعب تصنيفها في الوقت الحالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر. وبدأت الجزائر بعد جانفي 2002 في تحقيق الشروط اللازمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

بعد جولة من المفاوضات التي بين الجزائر وممثلي المنظمة العالمية للتجارة في 09 أفريل 2001 تلقت الجزائر انتقادات حادة من طرف رئيس المنظمة آنذاك السيد: "مايك موور MOORE MIRE" وقد تعثرت تلك المفاوضات بالرغم من أن الجزائر في نظرها في تلك الفترة قد أجابت على كل الملاحظات المقدمة من قبل شركائها التجاريين.

[1]– السعيد قطافي، **تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد والتطبيقات الإحصائية، المجلد 11، العدد 02، 2014، ص 54.

خلاصة الفصل:

إن الفرص والامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعد دافعا ومحفزا للانضمام إليها، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من تلك المزايا التي تمنح لها بصفتها عضوا من جهة ومن جهة أخرى كونها دولة نامية.

ومع انضمام الجزائر إلى OMC سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، وستستفيد من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، أي أنها ستكون منفذا نحو التطور والرقي والنمو الاقتصادي على المدى الواسع.

وما يمكن أن نؤكد عليه أنه لا يمكن للجزائر البقاء بعيدة دون الاندماج في المسار الاقتصادي العالمي، ما يتوجب عليها أن تعمل بجهد أكبر من أجل بناء استراتيجية على أساس رؤية واضحة لما لها من أهداف تنمية بغية تحقيق انفتاح تجاري عالمي، وعليه فإن انضمام الجزائر إلى الـــ OMC يفتح لها أبوابا نحو انطلاقة حديثة لمؤسساته الوطنية في ظل بحثها عما ينافسها.

خاتمة

لقد أصبح انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا ضروريا في ظل الانتشار السريع للعولمة وهذا ما فرضه الواقع الاقتصادي، حتى لا تبقى في معزل عن الدول الأخرى، وذلك كون OMC لها سلطة التحكم في مختلف المبادلات التجارية العالمية.

ومنه فإن انضمام الجزائر إلى OMC سيمكنها من التمتع والحصول على مزايا مختلفة تطور وتدعم المنتوج الوطني.

إن منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية، ويرى الباحثون أنها من أهمها وأبرزها، وذلك إذا أخذ في عين الاعتبار عدد الدول المنضمة إليها والمجالات التي تغطيها وكذلك النتائج التي تترتب عليها في الوقت الحالي أو مستقبلا.

كما وتزداد أهمية إجراء دراسة حول هذه المنظمة في حالة ربطها بالعولمة، حيث تتلاءم مع النظام الاقتصادي للعولمة أي النظام الرأسمالي بشكل كامل الذي ينجم على الحرية الاقتصادية، ومن صورها حرية التبادل على المستويين الداخلي والخارجي وتستهدف هذه المنظمة أيضا تحرير التبادل الدولي من كل القيود التي تقلل منه.

أما فيما يخص علاقة هذه المنظمة بالعولمة يظهر بعد آخر، أنها ضمن المؤسسات الدولية التي توظف لتطبيق العولمة، وقد نستطيع القول إنها توظف لإخضاع دول العالم للعولمة.

من خلال دراستنا توصلنا إلى **النتائج** التالية:

- ✓ ستتعرض الجزائر في حال نجاحها في الانضمام إلى OMC إلى انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، ما يفرض عليها مواكبتها، والعمل بجهد لإيجاد حلول حول ما يخص السلبية منها والتعامل معها بذكاء.
- ✓ أصبح الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لازما خاصة مع التحولات والتغيرات المستمرة المتجددة والواقع الاقتصادي في العالم.
- ✓ إن منظمة التجارة العالمية أكثر حداثة وتطورا من حيث المهام والوظائف والمبادئ مقارنة بما جاءت به الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.
- ✓ تعد منظمة التجارة العالمية وسيلة إدارية وتنظيمية للتجارة العالمية والدولية، كونها تنظم تجارة الدول الأعضاء هذا ما يجعل ويحتم على الدول الانضمام إليها والتزام مبادئها.

- ✓ تقدم المنظمة العالمية للتجارة مزايا وفوائد للدول الأعضاء.
- ✓ يجب على الجزائر التطوير من منتجاتها وأن تجعلها ذات جودة عالية حتى تتمكن من منافسة المنتجات الأجنبية.
- ✓ إن الـــ OMC تلعب دورا هاما في تسيير عجلة الاقتصاد العالمي، بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.
- ✓ إن OMC تتميز بجملة من الأهداف، تعمل على متابعة ورقابة السياسة الاقتصادية لكل الدول الأعضاء.
- ✓ تعتبر الـــ OMC إطارا قانونيا ومنظما عالميا (الوحيد) الذي يولي اهتماما لمجال المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال المفاوضات بين الدول الأعضاء للمنظمة.
- ✓ تسعى الجزائر للانضمام إلى الـــ OMC من خلال الانخراط في الاقتصاد العالمي، ومواجهة الكثير من التحديات والعراقيل.

وفي ظل ما توصلنا إليه من نتائج، يمكننا تقديم بعض **التوصيات** كالتالي:

- ✓ على الجزائر الاهتمام بموضوع الانضمام إلى OMC، كونها تعتبر فرصة لا تعوض لتحقيق النمو الاقتصادي، والسير نحو مستقبل زاهر.
- ✓ على الجزائر اتخاذ القرارات الصحيحة خلال تنفيذ خطوات الانضمام لـــ OMC والاستطاعة على تأهيل اقتصادها حتى يتمكن من الاندماج مع الاقتصاد العالمي بأقل تأثيرات سلبية.
- ✓ يجب على الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة التكيف والانسجام مع القيود والقواعد والمبادئ المفروضة من قبل منظمة التجارة العالمية.
- ✓ الدراسة الجيدة للانعكاسات والنتائج والتأثيرات الإيجابية والسلبية التي تحدث في حال قبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- ✓ دراسة إمكانية التماشي مع القوانين والمبادئ الدولية خاصة في إطار التجارة، للقدرة على مواكبة التطورات والتحولات والمستجدات المستقبلية في العالم.
- ✓ المراجعة الجيدة للسياسات الاقتصادية التي تتمثل في الأساليب اللازمة التي تعمل على تشجيع وتطوير الاستثمار بأنواعه والذي يعتبر عامل أساسي في الرفع من الاقتصاد الوطني للدول.

آفاق الدراسة:

ونظرا لأهمية موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاساته على اقتصاديات الدول النامية، توصلنا إلى آفاق نذكرها كما يلي:

- ✓ الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.
- ✓ تحديات انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية.
- ✓ انعكاسات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

الكتب:

1. خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية: الفرص–التحديات**، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، 1430هـ.

المذكرات:

2. ابتسام حملاوي، **منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011/2010.

3. إسمهان صبرة علوش وآخرون، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، 2014/2013.

4. قطافي سعيد، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006.

5. الطاهر تواتية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة العربي بن مهيدي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، 2015/2014.

6. بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2007/2006.

7. جويدة بلعة، **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

8. خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2015/2014.

9. عائشة بوثلجة، **اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007/2006.

10.عامر عبد اللطيف، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي،** رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010.

11.عبد القادر بلعربي، **انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية رهانات،** أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي للأعمال، 2020/2019.

12.عمير حمه، **أثار إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني،** رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008.

13.نوال سموك، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب،** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018.

المقالات:

14. إسماعيل شعباني، **إمكانيات الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC،** مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 1999، ص 238.

15.أحلام بن شريف، صالح بوغرارة، **التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC،** المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020.

16.السعيد برابح وخلود مقراني، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني،** المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

17. السعيد قطافي، **تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،** مجلة الاقتصاد والتطبيقات الإحصائية، المجلد 11، العدد 02، 2014.

18. الطاهر تواتية وعبود زرقين، **آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 10، 2013

19.أوكار غورلار، **المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.

20.الزهرة عبد اللاوي وعبد الكريم كاكي، **الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعيقات–الفرص المتاحة)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

21.آيات الله مولحسان، **فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق وتحديات**، مجلة الإحياء، المجلد 09، العدد 01، 2007.

22.جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11، 2012.

23.حاشي نوري، عبد الحفيظ يحياوي، **الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة في ظل تقلبات أسعار البترول**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06.

24.حكيمة سماتي، **دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 04، 2018، ص 100.

25.حسين فرج الحويج، **العولمة والهوية الوطنية في الدول النامية (منظمة التجارة العالمية أموذجا)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، 2019.

26.رضا عبد الجبار سلمان الشمري، إياد عبد علي سلمان الشمري، **آثار التجارة العالمية WTO على الدول المنضمة إليها**، مجلة آداب الكوفة، المجلد 01، العدد 10، العراق.

27.رقية دهينة ومصطفى أسعيد، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحسين الحوكمة المحلية للدول الأعضاء**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 02، 2019.

28.سليمة عبيدة، **مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، 2013.

29.سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، 2008.

30.شافية شاوي، **التجارة الخارجية بين الجات GATT والمنظمة العالمية للتجارة OMC**، محاضرات اقتصاد التنمية، جامعة باجي مخطار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

31.صفاء فوزي خالد الزعبي، **المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية**، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 50، 2022.

32.عبد النور نوي وعبد الناصر عزت، **تدابير حماية المنتوج الوطني في ضوء معايير المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021.

33.فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11، 2012.

34.فيصل محجوب بسمان، **رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 02، 2003.

35.مليكة كرمي، **تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة... آفاق وتحديات (الجزائر نموذجا)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 14، 2016.

36.محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

37.ميلود سلامي وجمال بوستة، **المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، المجلد 07، العدد 01، 2019.

38.نبيل شرادي، **دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المعيار، المجلد 08، العدد 18، 2017.

39.نبيلة خبيشات، **جهود المنظمة العالمية للتجارة في تفعيل آليات التجارة الإلكترونية وإعطائها بعد دولي واقتصادي**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021.

40.نوري حاشي ويحياوي عبد الحفيظ، **الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل تقلبات أسعار البترول**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 2016.

41.وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس –سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018**.

المواقع اللالكترونية:

42.كريم عبيس حسان العزاوي، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة**، مكتبة جامعة بابل المفتوحة الوصول للأوراق البحثية، متاح على الموقع اللالكتروني https://repository.uobabylon.edu.iq/، 2023/05/03/ 16:11.